كلمة ونص

ميشيل خياط

أشجار الفيحاء وحدائقها

حفزتني شكوى سيدة عن حال حديقة طلائع المزة في دمشق، كنت نشرت عنها مؤخراً مقالة في هذا الحيز من جريدة «الوطن»، أن أذهب إلى ثقافي أبو رمانة، لمتابعة وقائع محاضرة لمعاون مدير حدائق دمشق المهندس وسام سلوم، كانت دعت إليها جمعية أصدقاء الحدائق.

كان هاجسي أن أعرف ماذا جرى منذ ٢٣ ت١ الماضي، بشأن وعد بفتح الحديقة للجمهور بعد إغلاق مبهم دام عدة سنوات، يكاد يحولها إلى خرابة!!

لم استفد شيئاً على هذا الصعيد، فهذه الحديقة المهمة والكبيرة ٢٠٠٠م٢، كانت ضحية الرغبة في إنجاز مرآب للسيارات تحتها منذ عدة سنوات، (ولم ينفذ أي مرآب حتى الآن)، ووعدنا مدير الحدائق قبل شهرين بفتحها قريباً، ولم ينفذ الوعد.!. وهي متنفس حيوي لمنطقة كثيفة بالسكان.

لكنني لم أضيع الوقت إذ أتاح لي حضوري أن اكتشفت أن موضوع الأشجار والحدائق، يحظى باهتمام جماهيري كبير جداً، فلأول مرة أتابع محاضرة لمدة ساعتين من دون ملل، وكنا نود جميعاً الاستمرار في النقاش والإصغاء، لولا إطفاء الأنوار وانتهاء الدوام الساعة ٨ مساء، في قاعة المحاضرات.

لقد اعتمدت المحاضرة على صور لأشجار وحدائق في دمشق التقطتها السيدة هناء حسيني رئيسة جمعية أصدقاء الحدائق، وراح المهندس سلوم يعلق عليها: أشجار مقطوعة أو مهترئة أو متداخلة مع الشبكة الكهربائية، وحدائق سرق خشب مقاعدها، وكسرت ألعاب الأطفال فيها، ويبس عشبها، وملأت الأوساخ التي يتركها المتنزهون وراءهم مساحات واسعة منها. (غير متجاهلين وجود حدائق غناء)، وهذا هو الواقع في كل المحافظات السورية.

ومع كل صورة وتعليق، كانت سيدة من الحضور، تستفسر أو تستنكر وكان رجل من الحاضرين، يستغرب ويندهش، وكانت رئيسة الجمعية توضح ملابسات الصورة وكان المحاضر يشرح الوجع، إذ فوجئنا أن التقليم ممنوع إلا بإذن من المحافظة، وغالباً لا يأتي هذا الإذن لبطء في الاستجابة أو لعدم توافر الآليات النوعية، وأن إعادة افتتاح حديقة (وثمة العديد من الحدائق المغلقة في دمشق)، تحتاج إلى طلب تتقدم به مديرية الحدائق إلى المحافظة وتنتظر الجواب كحالة حديقة طلائع المزة في دمشق.

تساءلت ما جدوى توصيف الواقع وتشخيصه من دون مداواته..! حتى ولو كان هذا التشخيص علمياً ومنطقياً ١٠٠ بالمئة.

أصغينا إلى كلام عن أشجار(بنت بيئتنا)، مثل أشجار الدلب والقبقب والزيتون والنارنج والحور وهي أشجار ماصة لغاز الكبريت وهذا امتياز كبير جداً في مدن مكتظة بوسائط النقل، مثل هذه الأشجار. يجب أن تغرس بدلاً من أشجار الفلفل التي أقول عنها إنها –مفشكلة– وتكاد تقع على الأرض أو أشجار النخيل الباسقة غير المثمرة التي لا توفر ظلالاً في الصيف.

ومن مأثورنا أن المال الداثر يعلّم على الحرام، الحدائق في العالم محمية بحراس ودوريات شرطة، وصل بهم الأمر على السهر لعدم التدخين فيها.

ونفهم أن الواقع مؤلم لجهة الافتقار إلى حراس لليلين، وإلى عمال للعناية والنظافة، إذ يعمل الآن ١٢٠٠عامل جلهم فوق الـ٤٠ سنة مقابل ٨٠٠٠ عامل في العام ٢٠١٢، ويفرض الشبان العمل بأجور زهيدة، إلى جانب نقص فادح في الوقود.

واقع صعب لكنه يجب ألا يسوغ المراوحة في المكان، لأن الأشجار ضرورة فائقة لأنها مصاف للغازات السامة، ومصانع للهواء النقي، والحدائق رئات المدن، فلنطرق باب العمل المجتمعي الأهلي التطوعي. طلاب المدارس والجامعات ولجان الأحياء وسكان الأحياء، يجب ألا نتكئ أيدينا.

وأنا اقترح أن تقوم تلك الجمعية الرائدة بالطلب عبر (وزارة الخارجية السورية) من المنظمات الدولية العاملة في سورية، المساعدة في هذا المجال، ومن متابعاتي أعرف أن منظمة الصحة العالمية تعمل على تمويل مشاريع الإصحاح البيئي بصفتها وقاية من ٢٠ مرضاً على الأقل، وهذا ما أكد عليه أكثر من مرة الدكتور أحمد المنتظري المدير الإقليمي للمنظمة في شرق المتوسط وغرب آسيا. راسلوه. الأشجار والحدائق ينبوع البيئة السليمة.

يختصر ١١٥ كم

بعد عشر سنوات من التوقف عودة حركة الآليات والسفر إلى دمشق عبر تدمر الضمير

عبد المنعم مسعود

بين محافظ دير الزور فاضل نجار في تصريح لـ«الوطن» عن بدء تسيير الرحلات بين العاصمة ودير الزور عبر طريق الضمير تدمر دير الزور، وذلك بعد توقف حركة النقل على هذا الطريق لأكثر من عشر سنوات واعتماد حركة النقل في السنوات الأخيرة على طريق دير الزور تدمر حمص دمشق.

وكشف المحافظ أن عودة حركة النقل إلى هذا الطريق ستختصر ١١٥ كيلومتراً لمصلحة الركاب فالطريق طوله ٤٤٨ كيلومتراً، على حين الطريق عبر حمص ٥٦٣ كيلومتراً، مبيناً أن عودة الحركة تأتي بعد زوال الأسباب الأمنية التي كانت تمنع الحركة المدنية حفاظاً على أرواح الركاب وأمنهم وسلامتهم والتي هي على رأس أولويات الجهات المختصة وبعد إنجاز الإصلاحات اللازمة في المقاطع المخربة من الطريق.

> محافظ دير الزور لـ«الوطن»: للتخفيف عن المواطنين بما يوفر عليهم الكثير من الأعباء والتكاليف والوقت

وأشار المحافظ إلى أن عودة الطريق تهدف للتخفيف عن المواطنين بما يوفر عليهم الكثير من الأعباء والتكاليف والوقت وتسهل حركة مرور الآليات والبضائع على اعتبار أنه الطريق الأساسي الذي يربط بين دير الزور ودمشق.

وكان المكتب التنفيذي للمحافظة صدق نهاية الأسبوع على محضر لجنة تحديد الأسعار في المحافظة الذي تضمن تعديل تعرفة النقل في الحافلات على خطوط النقل الداخلية والخارجية بما يتوافق مع زيادة أسعار المحروقات وتم توجيه الجهات المعنية في المحافظة لتشديد الرقابة على عمل الآليات والتشدد في مسألة التقيد بالتعرفة التي تم تحديدها وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين.

ووفقاً لمحضر تحديد أسعار النقل العام بين المحافظة والمحافظات الأخرى ومنها دمشق وذلك للطريقين دير الزور تدمر حمص دمشق وطريق دير الزور تدمر دمشق فإن أسعار تذاكر السفر للمسافر للبولمان ٣٢ راكباً رجال أعمال تبلغ نحو ٢٤٧٠٠ ألفاً من دير الزور عبر الضمير إلى دمشق ومن الميادين ٢٧ ألفاً ومن البوكمال ٣١٨٠٠ ليرة. وللبولمان العادي سعة ٤٥ راكباً من دير الزور ٢٠٩٠٠ ومن الميادين ٢٢٩٠٠ ومن البوكمال ٢٧ ألفاً.

وبلغت تسعيرة تذكرة السفر من دير الزور للبومان رجال أعمال سعة ٣٠ راكباً من دير الزور إلى تدمر حمص دمشق ٢٨٨٠٠ ومن الميادين ٣١٧٠٠ ومن البوكمال ٣٥ ألف ليرة، على حين بلغت تسعيرة الباص العادي سعة ٤٥ راكباً من دير الزور إلى دمشق ٢٤٤٠٠ ومن الميادين ٢٦٨٠٠ ومن البوكمال ٣٠٤٠٠.

وحدد المحضر سعر تذكرة النقل الداخلي في المحافظة بـ٣٠٠ ليرة سورية داخل مدينة دير الزور، على حين حدد للآليات العاملة على البنزين فتح باب التكسي ٦٠٠ ليرة وكل دقيقة توقف ٧٥ ليرة وكل كيلومتر بـ٣٥٠ ليرة.

وبلغت أجرة النقل بين دير الزور والبوكمال ٢٥٠٠ ليرة وإلى الميادين ألف ليرة ومن دير الزور إلى معدان عتيق ١٥٠٠ ليرة.

الأطباء لا يتجاوبون مع بطاقة التأمين الصحي ونقيب الأطباء: التعرفة الطبية لم تعد مجدية

السويداء– عبير صيموعة

أكد الكثير من الموظفين ممن يعتمدون على عقود التأمين في حصولهم على الخدمات الطبية من معاينة وتحاليل وأشعة وأدوية موصوفة إلى أدوية الأمراض المزمنة أن المبالغ المتعاقد عليها لم تعد تغطي التكاليف سواء من معاينة الطبيب أم التحاليل أم الأشعة والأهم منها جميعها الدواء في ظل ارتفاع أسعاره الجنوني مشيرين إلى ضرورة إعادة النظر بخدمات التأمين الصحي للعاملين التي لم تكن مرضية بالأصل منذ البداية.

كما أشار عدد كبير من العاملين إلى عدم تجاوب الأطباء مع المواطنين لرفضهم التعامل بالبطاقة تحت ذرائع مختلفة أبرزها ضعف الإنترنت إضافة إلى عدم قدرة التأمين على تغطية أجور المعاينات التي ارتفعت بدورها ليبقى المبلغ المخصص للمعاينة دون تغطية الأمر الذي أفقدهم خدمات المعاينة وما يتبعها من تحاليل طبية ودواء.

أطباء ممن تواصلت معهم «الوطن» أكدوا أن الإشكالية ليست بشركات التأمين التي رفعت قيمة المعاينات إلى ٨ آلاف وصولا إلى ١٠ آلاف لكثير من أطباء الاختصاص وإنما الإشكالية لدى نقابة الأطباء التي ما زالت تحاسب الطبيب على تسعيرة عام ٢٠٠٤ واحتساب الوحدة الطبية بـ٣٠٠ ليرة بحيث لا يحصل الطبيب سوى على ما قيمته ٣ وحدات أي لا تتجاوز تسعيرة المعاينة بالنقابة الألف ليرة أو أقل وهو السبب الذي أدى بكثير من الأطباء إلى رفض المعاينة على بطاقات التأمين لأنها دون المطلوب وغير منصفة مشيرين إلى أنه من المفترض على نقابة الأطباء رفع التسعيرة ليتمكن كل طبيب من تقديم المعاينة لمرضاه على بطاقات التأمين.

كما أشار كثير من المواطنين إلى أن رفع أسعار الدواء أدى إلى عدم قدرتهم على صرف وصفات الأدوية بسبب عجز التأمين على تغطية قيمة تلك الوصفات نتيجة ارتفاعات أسعار الأدوية الجنوني.

نقيب الصيادلة في السويداء أسد الأشقر أوضح لـ«الوطن» أن المشكلة بتغطية قيمة الوصفات الطبية تكمن لدى شركات التأمين التي تتعامل مع الوصفات ضمن عقود موقعة سابقة لم تعد تفي بالغرض حالياً مع الارتفاع الكبير بأسعار الأدوية علماً أنه لا تواصل بين النقابة وتلك الشركات حيث من المفترض رفع عقود التأمين لتحقيق الهدف منها فضلاً عن وجود أدوية غير مغطاة بالأصل ضمن تلك العقود بناء على قوانين الشركات ذاتها

نقيب أطباء السويداء الدكتور إحسان جودية أوضح لـ«الوطن» أنه لا علاقة للنقابة بتسعيرة الوحدة الطبية مؤكداً أن قيمة التعرفة الطبية المعمول بها منذ عام ٢٠٠٤ لعقود التأمين مع القطاع العام لم تعد مجدية لافتاً إلى وجود دراسة لرفع تسعيرة الوحدة الطبية بما يتناسب مع الواقع الحالي ويبقى القرار لوزارة الصحة علماً أن رفع تسعيرة الوحدة الطبية يضمن تحديد تسعيرة موحدة لدى جميع الأطباء لافتاً أن تسعيرة شركات التأمين للمعاينة ضمن العيادات الخاصة وتتراوح بين ٨ و١٠ آلاف مجدية وتغطي الكثير من معاينات المرضى من الموظفين المتعاقدين ضمن مؤسساتهم مع تلك الشركات.

تجدد أزمة السكر

أسباب التأخير في تصديق العقود

بعضها يحتاج إلى موافقة جهات مركزية والتضخم رفع قيمتها بشكل كبير

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تزداد شكاوى الجهات المحلية نتيجة التأخير في تصديق العقود التي تبرمها مع جهات عامة وخاصة لتنفيذ أشغال وتعهدات ومشاريع استثمارية في قطاعاتها حيث إن تصديق أغلب هذه العقود يحتاج إلى الوزارة أو اللجنة الاقتصادية بسبب القيم المالية المحددة التي تفرض هذا التصديق رغم أن ارتفاع الأسعار الكبير والتضخم جعلها مبالغ قليلة جداً مقارنة بما نص عليه القانون النافذ عام ٢٠١٨... فالقانون ١٣ الصادر في الخامس من نيسان ٢٠١٨ والذي عدل القانون ٩ لعام ٢٠١٣ نص في مادته الأولى على أن صلاحية الوزير المختص في تصديق العقود المتعلقة بالإنفاق الاستثماري هي للعقود التي لا تتجاوز قيمتها ٤٠٠ مليون والعقود المتعلقة بالإنفاق الجاري التي لا تتجاوز قيمتها ١٥٠ مليوناً بينما أبقى الصلاحية في تصديق العقود من سلطة أدنى نافذة شريطة ألا تتجاوز قيمة العقد الذي تصدقه هذه السلطة ٢٥ مليوناً..

ثم تم تعديل هذا القانون بالقانون ١٩ تاريخ ٢٠٢٢/٤/٧ لتصبح الصلاحية للوزير بتصديق العقود المتعلقة بالإنفاق الاستثماري التي لا تتجاوز قيمتها ٨٠٠ مليون والعقود المتعلقة بالإنفاق الجاري التي لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠ مليون وأبقى صلاحية تصديق العقود لسلطة أدنى نافذة شريطة ألا تتجاوز قيمة العقد الذي تصدقه هذه السلطة ٥٠ مليوناً سواء أكان الاعتماد مرصداً للعمليات الجارية أم للعمليات الاستثمارية..

وأمام ارتفاع الأسعار والتضخم تمت المطالبة بتعديل قيم تصديق العقود مركزياً.. وبناء على ذلك صدر القانون ٤٢ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ فما يخص عقود البيع والإيجار والاستثمار دون أن يشمل العقود المتعلقة بمشاريع التوريد والأشغال.. حيث نص القانون ٤٢ على أن تتولى اللجنة الاقتصادية لدى رئاسة مجلس الوزراء صلاحية تصديق عقود البيع والإيجار والاستثمار التي تجريها الوحدات الإدارية التي تتجاوز قيمتها مليار ليرة سورية بينما يتولى وزير الإدارة المحلية والبيئة صلاحية تصديق عقود البيع والإيجار والاستثمار التي تجريها هذه الوحدات من قيمة ٥٠٠ مليون وحتى المليار.. كما يتولى وزير السياحة صلاحية تصديق عقود الاستثمار السياحي التي تتعلق بالمشروعات السياحية التي تجريها الوحدات الإدارية والتي لا تتجاوز قيمتها المليار... أما المحافظ فله صلاحية تصديق هذه العقود في حال كانت قيمتها أقل من ٥٠٠ مليون.

مدير التخطيط في محافظة طرطوس محمد ديب اعتبر أن القانون /٤٢/ جاء في محله حيث شمل كل عقود البيع والإيجار وأعطى صلاحية كبيرة للمحافظ لكن بقيت العقود المتعلقة بمشاريع التنفيذ (توريد–أشغال) حيث لم يشملها هذا القانون وبقي سقف التصديق فيها للمحافظ بقيمة ٥٠ مليون ليرة علماً أن قيم هذه العقود ارتفعت كثيراً نتيجة التضخم الحاصل ونتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي فإن أي عقد تنفيذي فوق الـ٥٠ مليوناً يحتاج لرفعه إلى دمشق وبالتالي يحتاج إلى وقت إضافي ليس بمصلحة الجهة صاحبة المشروع أبداً... من هنا تأتي أهمية وضرورة تعديل قيم التصديق من الجهات المحلية والمحافظ بالنسبة لهذه العقود.

كلام رسمي جداً

معاونة مديرة مشفى الأطفال توضح ملابسات وفاة الطفل يوسف

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن»

إشارة لما نشرته صحيفتكم بتاريخ ١١-١٢-٢٠٢٢ عن وفاة الطفل يوسف إلياس أود أن أوضح لكم ما يلي:

هناك بعض النقاط سأضيء عليها:

أولاً– ذكر الأهل أنني طبيبة الطفل، فعلاً أنا طبيبته منذ الولادة حتى عمر ٥– ٦ شهور حيث عالجته في مشفى الباسل في قسم الحواضن وكانت حالته حرجة جداً (ريح صدرية ثنائية الجانب) وبقي نحو ٢٠ يوماً وتخرج سالما معافى ولم أشاهده منذ سنتين ونصف السنة وهذا شيء طبيعي لأنهم يقطنون بالريف.

ثانياً– في مشافي الدولة هناك نظام مناوبات يومي للأطباء المقيمين والاختصاصيين وآنذاك لم أكن مناوبة وحتى لم أكن ضمن المدينة وحتى لو كنت في المدينة فأنا أحترم نظام المناوبات.

ثالثاً– من الناحية العلمية هناك قصة رض على الرأس للطفل من ارتفاع مهم منذ نحو ٣ شهور وقبل بمشفى الباسل وشخص له كسر في الجمجمة حسب ما ذكر بالقصة السريرية الأعراض بدأت قبل الوفاة بيوم بحرارة وإقياء ثم في منتصف الليل وجدته الأم في حالة اختلاج، أسعفوه لمشفى الباسل حيث أُعطي إبرة وحول إلينا، مدة بقائه كانت نحو ساعتين ونصف الساعة ولم تتسن لنا الفرصة لإكمال الاستقصاءات ووضع التشخيص الأكيد بسبب أن الأمور كلها أولاً كانت متجهة لإنعاشه ودعمه القلبي والتنفسي (قد يكون التهاب دماغ أو سحايا صاعق أو نزف له علاقة بقصة الرض القديم).

أنا على يقين تام أن الكادر الطبي والتمريضي بذل كل ما في وسعه وحتى الاختصاصي المناوب حضر ولكن للأسف لم تُجد إجراءات الإنعاش.

في النهاية كل طبيب يتألم عند حدوث أي مكروه لأي مريض ولكن هذه مشيئة الله تعالى الذي يرسم القدر والعمر.

الدكتورة رحاب سابا
معاونة مديرة مشفى الأطفال للشؤون الطبية